الضرورة وأما حال الضرورة فمستثناة كما تخفيف لبكاء الصبي وليس المراد بالتجوز
الخلل بالواجب او السنة لغير ضرورة بدليل عليه ما ورد عن انس رض عند ابن ماجة
وصف صلوته ﷺ بالاخفية والاتية وبالتوصف صلوته ترك فيها شيء من الواجب
والسنة بالاتية فمن خفف الصلوة تارك كالمتم الواجب والسنة صحيح بلفظه
هذا الحديث غفلا عن سواه فقد ضل سواء السبيل ويستفاد من مفهوم هذا
الحديث الشريف ان اخذ الاجرة على الاذان لا يحل قال في الهداية ولا يجوز الاستيجار
على الاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه والاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم
لا يجوز الاستيجار عليه عندنا وعند الشافعي يصح في كلها لان على الاجير لانه
استيجار على عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز وقال في العناية قوله غير متعين
اشارة الى الاحتراز عما لو تعين للتخصص للامامة والافتاء والتعليم فانه لا يجوز
استيجاره بالاجماع ثم قال في الهداية وكذا قوله ﷺ اقرأ القرآن ولا تأكل بها ولا
آخر ما عهد رسول الله ﷺ عثمان بن ابي العاص رض ان اتخذت مؤذنا لا تأخذ
على اذانه اجرا وفي غاية البيان اتخذ مؤذنا لا تأخذ على اذانه اجرا وهو المطابق للفظ
الحديث المذكور ثم قال في الهداية ولان الفرائض حصلت وقعت عن العامل وتعذر
بعتبرها هليته فلا يجوز له اخذ الاجرة عن غيره كامامة الصبي والصلوة وكذا
التعليم مما لا يعقد المعلم عليه الآن بين من قبيل المتعلم فيكون ملتزما لما لا يقدر على تسليمه فلا يصح
وقال في الخلاصة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان يأخذ على الاذان والامامة اجرا
فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته يحمل له فلما وقت شيئا كان حسنا
يطيب له ولا يصير اجرا وقال في العناية ومشايخ بلخ استحسنوا الاستيجار على تعليم
الاذان اليوم لظهور التواني في الامور الدينية فقد الاشياء تضيع حفظ القرآن وقالوا اتماكره المتقدمون
ذلك لانهم كانوا معلمين عطيات من بيت المال فكانوا مستغنين عما لا بد لهم منه امر معاشهم
وقد كان في الناس رغبة في التعليم بطريق الحسبة ولم يبق ذلك وقال ابو عبد
الله البخاري جرى بجوز في زماننا للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة ذكره في الذخيرة
انتهى وقال في النهر وكان في الاوائل ورعة المعلمين في بجانة الاحسان
بالاحسان

بالاحسان بلا شرط وفي زماننا قد زال الشرط قال في الهداية وعليه الفتوى فعلى
هذا كان نقيد عدم للمؤذن بعدم كونه اخذ الاجر لا يحل فيحمل للثواب المرجو
للمؤذنين كما يجيء تفصيله وما يستفاد منه فهو مما ان اخذ الاجر لا يحل فيحمل على
ان مان الاول الذي كان فيه الناس اصحاب المروءة السؤال ان قلت انت
امامهم جملة اسمية اخبارية وآفند جملة انشائية فبينهما كمال الانقطاع قلت يجوز
عطف الثانية على الاولى عند اهل المعاني وابن مالك وابن عصفور اذا كانت
الجملتان لا محل لهما من الاعراب وآما التي لها محل من الاعراب فيجوز العطف
فيها قلت اما اولا فيجوز كون جملة انت امامهم اخبارية صورة انشائية بمعنى
كن امامالهم وصليهم فلا شيء عطف الجملة الانشائية صورة ومعنى على الانشائية
معنى فقط وآما ثانيا فقد جوز هذا العطف الصفار وجماعة فيحمل على مذهبهم
وآما ان لم يكن هذا العطف من عطف القصة على القصة مع قطع النظر عن خصوص
الاخبارية والانشائية كما جوزه العلامة الزمخشري حيث عطف جملة ثواب
المؤمنين على جملة عذاب الكافرين في سورة البقرة في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا
وعملوا الصالحات ان لهم جنات الاية فان قلت نقيد الاقتداء باضعفهم لما
ورد في الاحاديث من اذا كان في الجماعة الكبير او المريض او ذو الحاجة فالحكم كذلك
قلت ذكر الاضعف محمول على التمثيل او هو كناية عن الاخلال التطويل بطريق
ذكر الملزوم واراده اللازم بقرينة الاحاديث الاخر فلا يلزم التقييد فان قلت
من القواعد المقررة ان الفاسق يأتي للمكان فلم اعتبر حال اكثر الجماعة بحال القليل
وبين الجماعة فيل قلت لان دينا مبنى على اليسر لا على العسر يعتبر ان في اعتبار
حال الاكثر بتضرر الضعفاء وآما في اعتبار الضعفاء لا يتضرر الاقوياء لما مر من ان
المراد من تخفيف الصلوة ما كان موصوفا بالاتية مطابقا للمنقول التي هم يقدرون
الاخلال بالواجب والسنة الفائدة الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعي
على ما ذكره النووي وغيره من مذهبه لمواظبته ﷺ عليها وكذا الخلفاء الراشدين
المهديين من بعده وما نقل عن عمر رض عنه من انه قال لولا الخليفي لاذنت فلا يسلم فضيل

Copyright © King Saud University